

## البحث الثالث

## برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلية في الدول العربية "تقييم كمي جديد"

### Structural Adjustment Programs SAPS in Arab Countries: New Quantitative Evaluation

هيثم جمال النجار

باحث اقتصادي

د. محمود محمد صبرة

أستاذ الاقتصاد المشارك جامعة الأزهر - غزة

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلية "SAPS". وخلصت الدراسة إلى وجود عوامل داخلية وعوامل خارجية أفرزت اختلالات هيكلية في الاقتصادات العربية، أدت إلى تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلية. واستناداً إلى التحليل التجريبي باستخدام تحليل نظام بيانات البائل الديناميكية (تقنية نظام العزوم المعممة) للفترة "1980-2014"، وكذلك طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) لتقييم تأثير خمس سياسات في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلية (خفض الإنفاق الحكومي، وتحرير سعر الصرف الرسمي، وعرض النقود، وزيادة الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر) على مؤشرات الاقتصاد الكلي الخمسة. ونظراً لأن الدراسة لم تجد فرقاً جوهرياً بين الطريقتين، لذلك اعتمدنا نتائج تقدير DPD، لأن تطبيق الطريقة الديناميكية يجنبنا العديد من مشكلات الاقتصاد القياسي التي واجهت الباحثين من قبل. وخلصت الدراسة إلى أن خفض عرض النقود والانفتاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، بينما كان لانخفاض سعر الصرف الرسمي والإنفاق الحكومي أثر سلبي على هذه المؤشرات. وقد أوصت الدراسة بوقف تخفيض سعر الصرف والإنفاق الحكومي، فضلاً عن المحافظة على معدل ثابت لنمو عرض النقود، ومواصلة تحرير التجارة الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**Abstract:**

This study aims to identify main causes moving toward adopting the Structural Adjustment Programs “SAPs”. The study found, through the descriptive analysis, that there were internal and external factors led to structural imbalances in the Arab economies, these imbalances led to the application of the SAPs. Based on empirical analysis, using Panel Data for the time period “1980-2014”, we employed two methods “Dynamic Panel Data Estimation (DPD) and Two Stage Least Square (2SLS)” to evaluate the impact of five policies under SAPs (decreasing the government expenditure, the official exchange rate, money supply, increasing economic openness and liberalization foreign direct investment) on the five macroeconomic indicators. The main results show no significant difference between the two methods, so we adopted results of the DPD estimation, since the application of dynamic method can avoid several econometric problems that faced researchers before. The study found that decreasing the broad money, economic openness and liberalization foreign direct investment have significant positive impact on the macroeconomic indicators. On the other hand, decreasing official exchange rate and the government expenditure policies have significant negative impact on mentioned indicators. Finally, the study recommends stopping Increasing exchange rate and government expenditure policies. In addition, the study also recommends to maintain a steady rate of money supply growth, and to enforce liberalizing external trade and attracting foreign direct investment.

**١ - مقدمة**

إن إخفاق السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في الدول العربية ودول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وعدم قدرة الدولة في علاج الاختلالات البنوية والهيكلية التي عصفت بمعظم دول العالم نتيجة للأزمات الاقتصادية التي توالى منذ بداية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن أزمة التعثر عن سداد الديون الخارجية في الدول النامية بعد الإفراط في الاستدانة الخارجية والعجز الدائم في موازاتها العامة، إضافة إلى الفساد السياسي والمالي. الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية لصياغة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تشكلت على مبادئ الفكر النيوكلاسيكي في

الاقتصاد، الذي تبنته مدرسة شيكاغو اليمينية بقيادة نوبل الاقتصاد ميلتون فريدمان، وذلك للتخلص من الاختلالات والتشوّهات البنوية في الدول النامية وتحسين وضعها المالي والاقتصادي، بما يمكنها من القدرة على خدمة الدين الخارجي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحرير التجارة والسيطرة على المغالاة في أسعار الصرف وتخفيض معدلات التضخم والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

وبعد إعلان وثيقة توافق واشنطن المعدّة من قِبَل صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الأمريكية، أصبحت برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي هي السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول النامية بعد توقيعها اتفاقيات منفردة من حين لآخر مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتمويل هذه التحولات الاقتصادية من قِبَل هذه المؤسسات لتمكين الدول من خصخصة الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق. وبعد عدة سنوات، ومن خلال ما شهدته العديد من الدول وخاصة في أمريكا اللاتينية، بسبب ضعف هذه السياسات، وعدم قدرتها على معالجة التشوّهات الهيكلية في الاقتصادات النامية، جرى تعديل على وثيقة توافق واشنطن باسم وثيقة برشلونة، ولكنه لم يكن تعديلاً جذرياً.

**ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة،** حيث أن هذه البرامج والسياسات الاقتصادية عبارة عن سياسات مالية ونقدية انكماشية، مما يهدد إمكانية تحقيق التنمية ويترك آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية. كما أن هذه البرامج لم تكن معدة من قبل سياسة اقتصادية وطنية، بل أعدتها مؤسسات مالية ونقدية دولية بالشراكة مع دول المركز الرأسمالي، التي قد يكون لها مصالحها الخاصة في تطبيق هذه السياسات على الدول النامية. لذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تتجلى في تقييم الآثار الكلية لتطبيق هذه البرامج على مؤشرات الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية، باعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي هي المرآة التي تعكس وضعية الاقتصاد، ويمكن الاستدلال منها على الآثار المترتبة عن تطبيق هذه البرامج خلال العقود الثلاث الماضية.

## ٢ - أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقييم جديد لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، خاصة بعد أن مر أكثر من ثلاثة عقود على تبنيها من قبل العديد من الدول العربية، وتطبيقها على اقتصاداتها، وإقدام بعض الدول العربية إلى تبني حزمة جديدة من هذه البرامج وتطبيقها. فقد أعلنت مصر منذ ما يقارب سبع سنوات عن تطبيق حزمة جديدة من هذه البرامج وقامت بتحرير سعر صرف الجنيه، والذي وصل الآن إلى ما يقارب 18 جنيه مقابل الدولار الواحد، بعد أن كان قبل ذلك يتراوح ما بين 4 إلى 6 جنيه مقابل الدولار الواحد. لذا، فإننا نهدف من هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية لهذه البرامج من خلال صياغة وتقدير نموذج قياسي ديناميكي لم يسبق استخدامه في أبحاث مشابهة على حد علم الباحثين ويتضمن معرفة الأثر الكلي لهذه البرامج على مؤشرات الأداء الاقتصادي العام لدول العينة.

### ٣- أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أن تطبيق برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي تعتبر المشروع التاريخي الذي تحولت فيه معظم الأنظمة الاقتصادية شبه المخططة مركزياً في الدول النامية إلى اقتصاد السوق، ونزع الملكية العامة للدولة، والتي بالطبع كان لها آثارها الاجتماعية والاقتصادية. كما أن نتائج الدراسات السابقة في هذا المضمار سواء المطبقة على أقطار منفردة أو حزم معينة من هذه البرامج أظهرت تباينات جوهرية، مما يجعل البحث في هذا الموضوع مهمة علمية بامتياز، ويعطي البحث أهمية بالغة من كونه يبحث في أثر هذه البرامج مجتمعة على مجموعة كبيرة من الدول العربية، ممثلة في عينة من دول الفوائد المالية وعينة أخرى من دول العجز المالي.

### ٤- فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة عكسية بين السياسات الاقتصادية المتبعة ومعدل التضخم وسعر صرف العملة الوطنية.
- ليس هناك أثر جوهري للسياسات الاقتصادية المتبعة على معدلات النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة طردية بين تطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة ومعدل البطالة والعجز في ميزان المدفوعات.

### ٥- الأدبيات السابقة :

لقد دفعت الاختلالات الهيكلية والبنوية في الاقتصادات النامية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي العديد من الدول العربية والنامية إلى عقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإتباع سياسات وبرامج من شأنها معالجة هذه الاختلالات وتصحيح وضع الاقتصاد، وكان من أبرز التشوهات والاختلالات، اختلال هيكل الاقتصاد متمثلة في: فجوة الموارد المحلية (١)، فجوة الموارد الخارجية (٢)، وفجوة الموازنة العامة (٣)، بالإضافة إلى اختلال هيكل الإنتاج بمعنى ضعف تنوع الإنتاج والتصدير والتركيز على صناعة واحدة أو قطاع معين. فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في هذه الدول (قنوع و آخرون، ٢٠١٣: ص. ١٥٤ - ١٦٥). كما أن العديد من الدول العربية ذات الفوائض المالية انتهجت سياسات إصلاحية ملائمة لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي دون عقد أي اتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية لوجود الفوائض المالية القادرة على توفير غطاء مالي لدعم هذه التحولات دون الافتراض من المؤسسات الدولية، حيث اتبعت دول الخليج العربي سياسات إصلاحية اقتصادية مطلع عام ٢٠٠٠م بخصخصة المنشآت العامة غير الاستراتيجية وتحرير الأسعار

(١) هي عبارة عن الفجوة بين الادخار والاستثمار.

(٢) الفجوة بين الصادرات والواردات.

(٣) الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وإعطاء دور للقطاع الخاص في عملية التنمية، وذلك بسبب التشوهات البنوية وتراجع إيرادات الدولة نتيجة انخفاض وتذبذب أسعار النفط (Hertog, 2013: pp.3-4).

وتعرف برامج التكيف الهيكلي بأنها حزمة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي ترعاها المؤسسات المالية والنقدية الدولية بغرض تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الناجم عن ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة إضافة إلى أزمة التضخم الركودي في سبعينات القرن الماضي. وبعد أزمة الديون الخارجية عام ١٩٨٢م أصبحت هذه البرامج أكثر انتشاراً، وتتألف من عدة برامج (Glassman & Carmody, 2001: p 78)

**- برامج التثبيت الاقتصادي:** تهدف إلى تصحيح وضع الاقتصاد من خلال علاج الخلل في الموازنة العامة وتخليص الدولة من أعباءها عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، بيع المنشآت العامة التي تحقق خسائر، رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، ورفع أسعار الخدمات الحكومية. وهذه الحزمة من السياسات من توصيات صندوق النقد الدولي.

**- برامج التكيف الهيكلي:** تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص عن طرق خصخصة وسائل الإنتاج ورفع القيود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية. فضلاً عن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وتحرير أسعار الفائدة. وتعد هذه الحزمة من توصيات البنك الدولي.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات والأدبيات السابقة في مجال تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي لم تعطي نتائج مباشرة بتحقيق الأهداف المعلنة لهذه البرامج وتحفيز معدلات النمو، إلا أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية الداعمة لهذه البرامج تبشر بما سترتب على تطبيق مثل هذه السياسات وتحفيز معدلات النمو وتحقيق استقرار اقتصادي على المدى الزمني البعيد (علي، ٢٠٠٧: ص ٣). حيث أظهرت دراسة (الهبيري وآخرون، ٢٠٢١)، وهي على حد علم الباحثين أحدث دراسة عربية في هذا المجال، فشل هذه البرامج في تخفيض الدين العام المصري، مع الإشارة إلى أن تخفيض الدين العام هو أحد أهداف هذه البرامج، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الدين العام انخفض خلال الفترة الأولى لتطبيق البرامج من ٣,٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩١ إلى ٦,٦ دولار عام ٢٠٠١، ثم عاد وارتفع ليصبح ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠. كما أدى تطبيق هذه البرامج إلى زيادة الدين المحلي من ٢,٩ مليار جنيه مصري عام ١٩٩١ إلى ٦,٦ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٩، ولكن أظهرت النتائج أن المرحلة الثانية من تطبيق النتائج والتي بدأت عام ٢٠١٥ عملت على تخفيض الدين الخارجي والمحلي، حيث انخفضت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٥٪ إلى ٩٠,٢٪ عام ٢٠١٩. وفي دراسة أخرى حديثة نسبياً (عفيفي وأسماء، ٢٠١٧)، تم تسليط الضوء على آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الأداء الاقتصادي في ظل التجارب الدولية والحالة

المصرية، وأظهرت النتائج أن هذه البرامج تحسّن الأداء الاقتصادي على المدى القصير، ولكنها ترفع من معدلات التضخم وزيادة الدين العام في الأجل الطويل. كما أظهرت الدراسة أن سياسات صندوق النقد الدولي واشتراطاته أدت إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في هذه البلدان.

من جانبه حلل الباحث (John Pastor Ansah) الآثار المقصودة وغير المقصودة لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في دول مختارة من قارة إفريقيا، وأظهرت نتائجها أن هذه البرامج تعمل على زيادة تبعية الدول التي تقبل بتطبيقها للدول المسيطرة اقتصادياً، حيث تزيد هذه البرامج من حجم أسواق الدول المتقدمة نحو العالم دون قيود. كما أظهرت النتائج أيضاً أن هذه البرامج تعمل على زيادة الدين العام لهذه الدول. هذا وأظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (خان وآخرون، 2011) حول أثر أربعة برامج مموله من صندوق النقد والبنك الدوليين وهي "خفض عجز الموازنة، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتعديل سعر الصرف، وانكماش الإعانات الحكومية" وأثرهم على توزيع الدخل والبطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي والتضخم في باكستان خلال الفترة 1981 - 2001، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وقد وجد الباحثون أن أثر هذه السياسات على المؤشرات الاقتصادية سلبياً، حيث أدت إلى زيادة البطالة وزيادة عدم العدالة في توزيع الدخل وزيادة التضخم. وأوصت الدراسة بتجنب الاستمرار في تطبيق البرامج الممولة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإعداد برامج تنمية وطنية منسجمة مع الاختلالات التي تعاني منها باكستان. بينما وجد (Mireaux, et al, 2000) في دراسة قاموا بها حول أثر برامج الإصلاح المدعومة من صندوق النقد الدولي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وخدمة الدين العام في (74) دولة نامية خلال الفترة 1986 - 1991 باستخدام منهجية (General Estimating Estimator (GEE أن اثر هذه البرامج كان ايجابياً ومعنوياً، وأدى إلى زيادة النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم والقدرة على خدمة الدين العام. وبالنسبة لأثر هذه البرامج على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول النامية فقد وجد (Rascki & Seyedi, 2011) في دراسة قاما بها حول اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعشر دول نامية في الفترة 1995 - 2004 باستخدام النموذج الاقتصادي (FE) and (Fixed Effects) (Random Effects (RE)) ووجدوا أن أثر التحرير الاقتصادي كان له أثر إيجابي وساعد على تدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول محل الدراسة. وأوصت الدراسة حكومات الدول النامية بالتركيز على كفاءة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري. وقد عززت دراسة (Saadatmand & Chaquette, 2012) هذه النتيجة قاما بها حول أثر السياسات الليبرالية الجديدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول إفريقيا باستخدام نموذج "Panel Data" في الفترة 1998 - 2009، وذلك باعتماد مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشر الحرية Index كمؤشرات معبرة عن السياسات الليبرالية، ووجدوا أن هذه المؤشرات كان لها أثر معنوي كبير وإيجابي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أفريقيا. وبالنسبة لأثر هذه البرامج على

معدلات الاستثمار والادخار فقد وجد (Kerdrai et al, 2010) في دراسة حول أثر السياسات الهيكلية على الادخار والاستثمار والحسابات الجارية عن طريق أخذ عينة مكونة من ١٤٧ دولة منها ٣٠ دولة أعضاء في الـ OECD، عن طريق أخذ بيانات سلسلة زمنية امتدت من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٨ لمجموعة من المتغيرات اشتملت على "الادخار والاستثمار والحسابات الجارية كمتغيرات تابعة"، والمتغيرات المستقلة اشتملت على "صافي الإنفاق الحكومي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التبادل التجاري، تكلفة المستخدم من رأس المال، النمو السكاني، البطالة، الإنفاق العام، مؤشر الإصلاح المالي، قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواق المال. وخلصت الدراسة إلى انخفاض معدلات الادخار خاصة في الدول الأقل نمواً بسبب تحرير الأسواق المالية وزيادة النفقات الاجتماعية على الرعاية الصحية الأمر الذي أدى إلى إضعاف الحساب الجاري. كما أن تحرير التجارة الخارجية وإزالة العقبات الجمركية أدى إلى استحداث التكنولوجيا المتطورة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من إحلال رأس المال محل العمالة. وأشار الباحثين إلى أنه إذا تم ضبط الأوضاع المالية والإصلاحات الهيكلية في الدول الكبرى الرئيسية فيما يخص العلاقات الدولية، فإنه يمكن تقليل الاختلالات الهيكلية في الدول النامية بنحو الثلث. أما بالنسبة لأثر هذه البرامج على الاقتصاديات العربية فقد وجد (الشمري، ٢٠٠٦) في دراسة قام بها حول دور هذه البرامج في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن أن أثر هذه البرامج كان كبيراً وإيجابياً على تخفيض قيمة العملة وتخفيض حدة التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة، حيث بلغت قوتها التفسيرية ٩٤% و ٥٠% و ٧١% على التوالي. بينما كان أثر هذه البرامج إيجابياً ولكنه ضعيف في تفسير النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ ٢٤%. وكان أثر هذه البرامج على نسبة العجز في الحساب الجاري موجبة، وهو ما لا يتفق مع أهداف هذه البرامج، إلا أن أثر هذه البرامج على نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في كلاً من سوريا واليمن والسعودية لم تكن نتائجه في أحسن حال، حيث وجد (النعيمي ومحسن، ٢٠١٢) أن أثر هذه البرامج سلبياً على نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا، وإيجابياً على ارتفاع الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية. كما أن أثر هذه البرامج كان سلبياً على نمط التغير في قيمة الناتج الزراعي في السعودية وإيجابياً على تعديل الرقم القياسي لأسعار السلع الزراعية. وفي اليمن لم يجد الباحثان أثراً سلبياً على الزراعة، إلا أن معظم المتغيرات بقيت كما هي دون تغيير، وذلك باتباع طريقة تقييم قطاع الزراعة قبل تبني هذه البرامج وبعد تطبيقها. كما وجد (سلمان وغيدان، ٢٠١١) أنه على الرغم من مرور تسع سنوات على تطبيق هذه البرامج إلا أنها لم تعطي سوى نتائج محدودة، حيث أتت نتائج التحليل الإحصائي غير منسجمة مع أهداف الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال قياس أثر المتغيرات التي استهدفتها هذه البرامج، وهي "الإيرادات الكلية، النفقات العامة، عرض النقود، التضخم، سعر الصرف، الصادرات" كمتغيرات مستقلة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي العراقي. على النقيض تماماً وجد (العذاري وظاهر، ٢٠١٣) أن الانفتاح الاقتصادي كان له دور كبير في تفسير النمو في

الناتج المحلي الإجمالي الماليزي، والذي بلغ معدل نموه المركب 8٪، حيث قَدِّر علاقة قياسية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والانفتاح الاقتصادي والزمن كمتغيرات مستقلة، ووجد العلاقة موجبة ومعنوية إحصائياً وبلغت قيمة معلمة الانفتاح الاقتصادي 1، 1، بحيث أن تغيير بنسبة 1٪ في الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى تغيير بنسبة 1، 1٪ في الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح أن هذه العلاقة القوية تعزز النمو المركب في الناتج المحلي الإجمالي سالف الذكر.

من خلال العرض النقدي للأدبيات والدراسات حول تقييم آثار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي يتضح أن نتائج التقييم جاءت متباينة إلى حد ما، من حالة إلى حالة ومن أسلوب إلى أسلوب ومن مؤشر لآخر بحيث نجد أن معظم الحالات المدروسة توصلت إلى أثر إيجابي لتطبيق هذه السياسات في الحد من آفة التضخم، بينما شهدت تبايناً في أثرها على معدلات النمو وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، كما كان لها أثر سلبي لتطبيق هذه البرامج على معدلات البطالة. كما يتضح من خلال العرض السابق أن الأدبيات الاقتصادية السابقة قدمت أكثر من طريقة وأكثر من منهج لتقييم أثر هذه البرامج على الأداء الاقتصادي، ولكن تبقى الإضافة الحقيقية لهذه الدراسة هو الأسلوب القياسي الديناميكي المستخدم في تقييم هذه البرامج، فمن خلال بحثنا لم نصادف أي دراسة استخدمت أسلوب Dynamic Panel Data، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي الأولى التي تحث على تقييم هذه البرامج في المنطقة العربية بطريقة بأسلوب قياسي متقدم نسبياً عن تلك المستخدمة في الدراسات السابقة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه البرامج لا زالت في صلب عمل النظام الاقتصادي القائم في غالبية دول العالم فهو يمثل السياسات الاقتصادية اليومية التي نصادفها في حياتنا.

#### طرق تقييم برامج التكيف الهيكلي<sup>(4)</sup>:

من المعروف أن أي وسيلة لتقييم برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي محفوفة بالصعوبات، حيث لا يوجد طريقة متفق عليها من قبل الباحثين. وهناك عدة طرق لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن جميع هذه الطرق لها سلبياتها وإيجابياتها (Noorbakhsh & Paloni, 1999)، وتحاول مختلف الطرق قياس أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الوصول إلى التأثير

(4) مزيد من التوضيح حول طرق قياس وتقييم برامج التكيف الهيكلي يمكن مراجعة الدراسات التالية:

Noorbakhsh & Paloni, 1997 -

- علي، 2007

- العباس، 2004

- حفيظ، 2012



الصايف للسياسات على الأهداف وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشتمل طرق التقييم على:

- **النموذج التطبيقي العام**: هو عبارة عن نموذج قياسي قائم على تقدير علاقة سببية بين السياسات المنطوية تحت هذه البرامج وبين المؤشرات المستهدفة من تطبيق البرامج، يكون المتغير التابع هو المؤشر المستهدف من قبل برامج التكيف، والمتغيرات التفسيرية هي عبارة عن السياسات والإجراءات التي انطوت تحت برامج التكيف الهيكلية مثل أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الإنفاق العام، المعروض النقدي والانفتاح التجاري.. الخ. بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية خارجية مثل معدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وأسعار الفائدة العالمية.

- **طريقة قبل وبعد**: تقوم على مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي قبل تطبيق برامج التكيف ومقارنتها في الفترة التي طبقت فيها هذه البرامج، إلا أنه وعلى الرغم من سهولة تطبيق هذه الطريقة إلا أن جانب الضعف في هذه الطريقة هو أنها متحيزة وتفترض ثبات العوامل الأخرى خلال الفترتين، والتي قد يكون لها وقع على المؤشرات المستهدفة مثل الصدمات الخارجية وتعديل معدلات التبادل التجاري والظروف المناخية والكوارث والأوضاع السياسية التي بالكاد تختلف خلال الفترتين خاصة في الدول النامية التي عادة ما تشهد اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أن هذه الطريقة تحتاج بيانات عن المؤشرات الاقتصادية لفترة زمنية طويلة جداً وهو أمر ليس بالسهل.

- **طريقة مقارنة حالات طبقت السياسات بحالات لم تطبقها**: تقوم هذه الطريقة على مقارنة الأداء الاقتصادي لمجموعة من الدول التي طبقت هذه البرامج مع مجموعة أخرى لم تطبقها، إلا أن المشكلة الأساسية في هذه الطريقة أنه من الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين وتشابه في ظروفهم الاقتصادية وتعرض لنفس الظروف الخارجية والداخلية، غير أن الدول التي طبقت هذه البرامج عانت وتعاني من اختلالات جمة في هياكلها الاقتصادية.

- **طريقة التقييم المعمم**: بناءً على المآخذ التي أخذت على الطريقتين السابقتين، تم تطوير هذه المنهجية لتقوم على مقارنة الأداء الاقتصادي لمجموعتين من الدول، أحدهما يطبق السياسات وأخرى لم تطبقها، أخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية لكلا المجموعتين والتحكم في التأثيرات الخارجية وتحديد أوجه الاختلاف بين المجموعتين ومعرفة مدى تأثيرهما على المتغيرات المستهدفة. إلا أن المشكلة في هذه الطريقة، وبالرغم من أنها تعطي

نتائج أقل تحيزاً إلا أنها تحتاج إلى كم هائل من البيانات والمعلومات حول الظروف الخارجية والداخلية لكلا المجموعتين.

**- طريقة المحاكاة (طريقة النموذج التمثيلي):** تهدف هذه الطريقة إلى مقارنة الأداء الاقتصادي في حالة تطبيق برامج التكيف الهيكلي مع الأداء الاقتصادي في حالة تطبيق حزمة سياسات بديلة، أي أنها تقوم على أساس استنتاج أداء افتراضي للسياسات البديلة ومقارنته بالأداء الاقتصادي مع تطبيق برامج التكيف. إلا أن المشكلة التي تواجه تطبيق هذه المنهجية تأتي من صعوبة وتعميدات بناء نموذج قياسي كامل للاقتصاد يتيح ثبات المَعْلَمَات في حالة ما وتقديرها في حالة بديلة، بمعنى افتراض أن تكون معالم النموذج المقدر ثابتة ولا تتجاوب مع السياسات التي طبقتها الدول، وهذا افتراض غير واقعي.

كما تعتمد معظم هذه الطرق على تقدير علاقة سببية بين السياسات المدرجة تحت هذه البرامج، والمتمثلة في السياسة المالية "Fiscal Policy" والسياسة النقدية "Monetary Policy" وسياسة سعر الصرف "Exchange Rate Policy"، مع الأهداف المعلنة لهذه البرامج، والمتمثلة في تحسين ميزان المدفوعات (BoP)، والحساب الجاري (CA)، ومعدل النمو الاقتصادي (GR)، ومعدل التضخم (PR) (علي، ٢٠٠٧: ص ٣).

#### ٧- منهجية الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتلخص في تقييم أثر برامج التكيف الهيكلي على المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة من الدول العربية، بمعنى بيان أثر السياسات التي طبقتها هذه الدول في إطار برامج التكيف الهيكلي، والمشملة على السياسات المالية والنقدية الأنكماشية، بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف، من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وتحسين سعر صرف العملة المحلية، والتخفيف من معدل التضخم، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ونجد أن هناك أكثر من منهج لتقييم آثار هذه السياسات وهناك العديد من المآخذ التي يحظى بها كل منهج، ومن أجل الوصول إلى هدف هذه الدراسة سوف نستعين بأساليب الاقتصاد القياسي بالاعتماد على النموذج التطبيقي العام لتقييم الأثر الكلي لهذه البرامج على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك باعتماد نموذج قياسي لكل مؤشر وتقييم أثر هذه السياسات على هذه المؤشرات عن طريق تقدير مَعْلَمَات هذه النماذج والقوة التفسيرية لها، وما تبقى من آثار يتم إيعازها إلى العوامل الأخرى الخارجية والداخلية.

## ١-٧ النموذج القياسي «اشتقاق النموذج»:

إن النموذج التطبيقي العام الذي عادةً ما يستخدم لتقييم الأثر الكلي لبرامج التكيف الهيكلي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، والذي يُقدّر علاقة سببية بين السياسات المتبعة وأهداف هذه السياسات، عادةً ما يكتب في صيغته العامة على النحو التالي (علي، ٢٠٠٧: ص ٤):

$$Y = \beta_0 + \beta_1(MP) + \beta_2(FP) + \beta_3(TP) + \beta_4(DIMF) + UE$$

حيث أن: Y هو المتغير المستهدف "المتغير التابع"، والذي يشمل عادةً على مؤشرات الاقتصاد الكلي. أما المتغيرات المستقلة فهي:

MP - السياسة النقدية MONETARY POLICY

FP - السياسة المالية FISCAL POLICY

TP - السياسة التجارية TRADE POLICY

DIMF - هو متغير صوري يأخذ قيمة (١) في السنوات التي طبقت فيها هذه السياسات، و(صفر) دون ذلك.

إضافة إلى أن هذا النموذج يمكن أن يشمل على متغيرات تفسيرية خارجية، مثل معدل النمو في الدول المتقدمة، وأسعار الفائدة العالمية، وشروط التبادل التجاري.

مما سبق يمكن اشتقاق النموذج الذي سوف نعتمده في تحقيق أهداف هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 GOV + \beta_2 OXR + \beta_3 INF + \beta_4 UNE + \beta_5 TOG + \beta_6 MOG + \beta_7 GFCF + \beta_8 FDI + \beta_9 XOM + \beta_{10} POP + \beta_{11} GDP + \beta_{12} SAP$$

حيث أن: Y هي المؤشر الاقتصادي المستهدف (المتغير التابع)، والمتضمن:

- النمو الاقتصادي ونعبر عنه بقيمة الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product GDP"
- معدل التضخم "Inflation Rate"
- معدل البطالة "Unemployment Rate"
- سعر الصرف "Exchange Rate"
- ميزان المدفوعات "Balance of Payment"

## أما المتغيرات المستقلة فتشتمل على:

- GOV الإنفاق الحكومي، والذي يعبر عن السياسة المالية.
- MOG نمو عرض النقود بمعناه الواسع ويتضمن النقود وأشباه النقود، ويعبر عن السياسة النقدية.
- OXR سعر صرف الدولار الأمريكي بالعملة المحلية، ويعبر عن سياسة سعر الصرف.
- TOG الانفتاح التجاري، ويعبر عن سياسة الانفتاح التجاري ”حجم التجارة الخارجية إلى الناتج“.
- GFCF إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، ويعبر عن مدى مساهمة الاستثمارات الكلية الثابتة في تفسير التغيرات في المؤشرات المستهدفة.
- POP حجم السكان، وذلك للتعبير عن حجم السوق المحلي وأثره على المؤشرات المستهدفة.
- XOM نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات.
- GDP الناتج المحلي الإجمالي.
- FDI الاستثمار الأجنبي المباشر.
- UNE معدل البطالة.
- INF معدل التضخم.
- SAP هو متغير صوري يأخذ قيمة ( ١ ) في السنوات التي تم تطبيق برامج التكيف الهيكلي فيها، ويأخذ قيمة ( صفر ) دون ذلك.

٧-٢ البيانات: يوضح الجدول التالي المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في الدراسة، وأنواعها ورموزها ومصادر الحصول عليها

جدول رقم (١)

البيانات المستخدمة في الدراسة وتعريفها ومصادر الحصول عليها ورموزها المختصرة

Variables	Proxy	Variable Code	Measuring Unit	Data Source
Economic Growth	Gross Domestic Product	GDP	\$ Current million	WB
		GDPgr	GDP growth	
Inflation	consumer prices Rate	INF	% Annual	WB& IMF
Unemployment	Unemployment % of labor force	UNE	Percentage	WB & IMF & AMF \$ UNC-TAD
Current Account	Balance of payments, Current account net	BOP	Percentage of GDP	UNCTAD
Monetary Policy	Broad Money Growth	MG	% Annual	WB & AMF
	Broad Money of GDP	MOG	Percentage of GDP	WB & AMF
Fiscal Policy	General government final consumption expenditure	GOV	\$ Current million	WB
Exchange rate policy	Official exchange rate	OXR	,\$LCU per US	WB & IMF
	Export to Import	XOM	Percentage (X/M)*100	Prepared by the Researchers Based on WB data
	Trade Openness	TOG	Percentage (X+M)/GDP	WB
Import	Total import	IMP	\$ Current million	WB
Foreign Direct Investment	Foreign Direct Investment, stock in Balance of payment	FDI	\$ Current million	UNCTAD
Gross capital	Gross fixed capital formation	GFCF	\$ Current million	WB
SAPs	Structural Adjustment Programs	SAP		Researchers

المصدر: من إعداد الباحثين

إضافة إلى بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي قد يكون لها أثرها في المؤشرات المستهدفة، وذلك لمحاولة معرفة الأثر الصافي للسياسات المنطوية تحت برامج التكيف الهيكلي على المؤشرات الاقتصادية المستهدفة.

تم تجميع هذه البيانات للمدة ١٩٨٠ - ٢٠١٣، وذلك لأن برامج التكيف الهيكلي عرفت النور منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وتم تطبيقها في الدول النامية وخاصة العربية في سنوات متباينة بين دولة وأخرى. وتعتبر المغرب هي أول دولة عربية ضمن عينة هذه الدراسة التي تبنت تطبيق هذه السياسات، وذلك عام ١٩٨٣، يليها موريتانيا سنة ١٩٨٥، ثم تونس ١٩٨٦، ثم الأردن والجزائر سنة ١٩٨٩، ثم مصر سنة ١٩٩١. غير أن الدول العربية الأخرى وجدنا صعوبة في تجميع بياناتها، مثل سوريا واليمن والسودان (Dabour, 1999: p65). ونظراً للظروف السياسية التي شهدتها المنطقة العربية من ثورات ربيع عربي، واختلال الهياكل الاقتصادية، وتأثر العديد من المقدرات الاقتصادية لهذه الدول، ارتأينا أن تكون الدراسة خلال حقبة زمنية مستقرة اقتصادياً وسياسياً، لهذا السبب توقفنا عند عام ٢٠١٣.

مع العلم أنه تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات التي تشتمل عليها الدراسة، لتصبح المعادلة العامة للتقدير على النحو التالي:

$$LY = \beta_0 + \beta_1 LGOV + \beta_2 LOXR + \beta_3 LINF + \beta_4 LUNE + \beta_5 LTOG + \beta_6 LMOG + \beta_7 LGFCF + \beta_8 LFDI + \beta_9 LXOM + \beta_{10} LPOP + \beta_{11} LGDP + \beta_{12} SAP$$

### ٣-٧ عينة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الكلي لسياسات التكيف الهيكلي لمجموعة من الدول العربية التي تبنت تطبيق هذه السياسات باتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتشتمل هذه المجموعة على كلا من «مصر، المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، الأردن»، بالإضافة إلى مجموعة الدول العربية التي طبقت هذه السياسات محاكاةً للتطورات الاقتصادية العالمية، ولإعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية، وتشتمل هذه المجموعة على «السعودية، الكويت، البحرين، وعمان».

### ٤-٧ طريقة القياس

إن الظواهر الاقتصادية غالباً ما لا تكون من البساطة بحيث يمكن وصفها وتحليلها من خلال معادلة انحدار واحدة، ففي حالات كثيرة تتصف الظواهر الاقتصادية بكونها مُركَّبة، وتتطوي على عديد من العلاقات المتشابهة. لذلك فإن النماذج ذات المعادلات المتعددة تكون أكثر ملاءمة لوصف وتحليل

هذا النوع من الظواهر والعلاقات الاقتصادية، لأن النماذج متعددة المعادلات تأخذ في الحسبان العلاقات بين المتغيرات التفسيرية بعضها ببعض، وما قد يحدثه ذلك من تأثير على المتغيرات التابعة (عطية، ٢٠٠٤: ص ٥٦٣)، حيث أنه في نماذج الانحدار ذات المعادلة الواحدة تكون العلاقة السببية هي بين المتغير أو المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، أما في نماذج المعادلات الآنية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير أو المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، وكذلك من المتغير التابع إلى المتغيرات المستقلة (الشوربجي، ١٩٩٢: ص ١٤٩). وبما أننا بصدد تقييم سياسات اقتصادية لها وقعها على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية التي ترتبط ديناميكياً ببعضها البعض بنسب متفاوتة، فإن نموذج المعادلات الآنية "Simultaneous Equations Model" هي الطريقة الأنسب لتقدير وتحليل مثل هذه السياسات بسبب وجود أكثر من معادلة قياسية بمتغيرات مترابطة ومتشابكة، وسنقوم في هذه الدراسة بتقدير المعادلات بإجراء انحدار واحد لكل المعادلات بالاعتماد على نماذج المعادلات الآنية وذلك باستخدام طريقة Two Stage Least Squares (2SLS).

ووفقاً لهذه الطريقة سيتم تقدير خمس معادلات آنية كما يلي:

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LGOV + \beta_2 LOXR + \beta_3 LINF + \beta_4 LUNE + \beta_5 LTOG + \beta_6 LMOG + \beta_7 LGFCF + \beta_8 LFDI + \beta_9 SAP$$

$$LOXR = \beta_0 + \beta_1 LGOV + \beta_2 LINF + \beta_3 LTOG + \beta_4 LMOG + \beta_5 LFDI + \beta_6 SAP$$

$$LINF = \beta_0 + \beta_1 LGOV + \beta_2 LOXR + \beta_3 LTOG + \beta_4 LMOG + \beta_5 LFDI + \beta_6 SAP$$

$$LUNE = \beta_0 + \beta_1 LGDP + \beta_2 LGOV + \beta_3 LOXR + \beta_4 LTOG + \beta_5 LMOG + \beta_6 LFDI + \beta_7 SAP$$

$$LBOP = \beta_0 + \beta_1 LGDP + \beta_2 LGOV + \beta_3 LOXR + \beta_4 LTOG + \beta_5 LMOG + \beta_6 LFDI + \beta_7 SAP$$

ومن أجل الوصول إلى أفضل تقييم ممكن سوف نعتمد طريقة أخرى للقياس، وهي الطريقة الأكثر دقة في تحليل البيانات التجميعية لأقطار مختلفة وهي طريقة «Dynamic Panel Data (DPD)»، حيث سيتم بموجب هذه الطريقة عمل انحدار لكل مؤشر اقتصادي من خلال معادلة منفصلة عن المؤشرات الأخرى، وتحتاج هذه الطريقة إلى متغيرات تفسيرية أكثر لأنها تقوم على تحليل ديناميكي لأثر هذه المتغيرات على المتغيرات المستهدفة. لذا فإن المعادلات التي سيتم تقديرها بموجب هذه الطريقة سوف تكون على النحو التالي.

#### ١ - النتائج المحلي الإجمالي:

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LOXR + \beta_3 \Delta LINF + \beta_4 \Delta LUNE + \beta_5 \Delta LTOG + \beta_6 \Delta LMOG + \beta_7 \Delta LGFCF + \beta_8 \Delta LFDI + \beta_9 \Delta LXOM + \beta_{10} \Delta LPOP + \beta_{11} SAP$$

حيث أن:

- GDP هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار.  
 GOV الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.  
 OXR سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.  
 INF معدل التضخم "الأسعار التي يدفعها المستهلكون".  
 UNE معدل البطالة "نسبة القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي قوة العمل".  
 TOG مؤشر الانفتاح التجاري (إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي).  
 MOG عرض النقود بمعناه الواسع (المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي).  
 GFCF إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.  
 FDI صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأسعار الجارية للدولار.  
 XOM نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات (قيمة الصادرات مقسومة على الواردات).  
 POP إجمالي عدد السكان (للتعبير عن حجم السوق ورأس المال البشري).  
 SAP متغير وهمي يأخذ قيمة 1 في سنوات تطبيق الـ SAPs وقيمة 0 دون ذلك.

## ٢- سعر صرف العملة الوطنية

$$LOXR = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LGDPgr + \beta_3 \Delta LINF + \beta_4 \Delta LTOG + \beta_5 \Delta LMOG + \beta_6 \Delta LFDI + \beta_7 SAP$$

حيث أن GDPgr هي نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات كما عرفت سابقاً

## ٣- معدل التضخم:

$$LINF = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LUNE + \beta_3 \Delta LOXR + \beta_4 \Delta LTOG + \beta_5 \Delta LMG + \beta_6 \Delta LFDI + \beta_7 \Delta LIMP + \beta_8 SAP$$

حيث أن:

MG نسبة النمو في عرض النقود بمعناه الواسع.

IMP قيمة الواردات بالأسعار الجارية للدولار (وتم إضافة هذا المتغير لمعرفة مدى تأثير أسعار السلع المستوردة في معدل التضخم).

## ٤- معدل البطالة:

$$LUNE = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LGDPgr + \beta_3 \Delta LOXR + \beta_4 \Delta LTOG + \beta_5 \Delta LMOG + \beta_6 \Delta LFDI + \beta_7 \Delta LPOP + \beta_8 SAP$$



## ٥- الحساب الجاري في ميزان المدفوعات:

$$LBOP = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LGDP + \beta_3 \Delta LOXR + \beta_4 \Delta LTOG + \beta_5 \Delta LMOG + \beta_6 \Delta LFDI + \beta_7 \Delta LINF + \beta_8 SAP$$

حيث أن (BOP) هو رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكما ذكرنا سابقاً بأننا سنستخدم طريقتين للتقييم وهما (2SLS و DPD) وذلك للحصول على أفضل تقييم ممكن لأثر هذه البرامج على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

## ٨- النتائج

## ٨-١ التقييم بطريقة (2SLS) Two Stage Least Squares

تم إجراء انحدار المعادلات الآتية بطريقة (2SLS) وظهرت لنا نتائج التقدير الموضحة في جدول رقم (٢) أدناه.

جدول رقم (٢): نتائج تقدير المعادلات الآتية باستخدام طريقة (2SLS).

Dependent Var \ Independent Var	LGDP	LOXR	LINF	LUNE	LBOP
	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)
LGDP	—	—	—	- 0.486* (4.23)	3.922* (10.51)
LGOV	0.380* (12.29)	- 0.167 (1.59)	- 0.247* (3.63)	- 0.135 (1.25)	- 2.527* (7.21)
LOXR	- 0.021* (2.59)	—	0.119* (2.94)	0.219* (11.75)	- 0.181* (2.99)
LINF	0.020** (1.97)	0.273* (2.94)	—	—	—
LUNE	- 0.135* (6.59)	—	—	—	—
LTOG	- 0.343* (9.80)	- 2.136* (7.27)	- 0.641* (3.07)	- 0.713* (6.89)	1.911* (5.70)
LMOG	- 0.055** (2.32)	- 1.021* (4.67)	0.259*** (1.74)	- 0.078 (1.13)	- 0.640* (2.87)
LGFCF	0.521* (17.08)	—	—	—	—
LFDI	0.053* (5.24)	0.127*** (1.92)	0.146* (3.39)	0.371* (17.24)	- 0.864* (12.38)
SAP	0.121* (4.27)	0.746* (2.82)	- 0.771* (4.51)	- 0.049 (0.62)	1.341* (5.25)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام طريقة (2SLS)

## ٨-١-١ تفسير النتائج

## أولاً: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بلغت القوة التفسيرية  $R^2$  لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي ٩٨٪، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٩٨٪ من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتعزي باقي التغيرات إلى عوامل أخرى، كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ١٣، ٢٠١٨ وهي أكبر من  $F$  الجدولية، مما يعني معنوية النموذج ككل. وقد أظهرت نتائج تقييم أثر برامج التثبيت والتكيف على الناتج المحلي الإجمالي أن أثر تلك البرامج لم يكن عند مستوى الطموحات والأهداف المرجوة منها، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين لنا أن زيادة في الإنفاق العام بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠، ٢٨٪، وحيث أن سياسات التكيف الهيكلي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام، فإن هذا يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠، ٢٨٪ عند كل ١٪ مخفض في الإنفاق العام.

كما أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية و الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لا يتماشى مع أهداف برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. ووفق نتائج التقدير، فإن كل زيادة بمقدار ١٪ في العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠، ٢١٪. أما بالنسبة للسياسة النقدية، فقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وبلغت قوة العلاقة بينهما ٠، ٥٤، بمعنى أن أي زيادة في عرض النقود بمقدار ١٪ يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠، ٥٤٪. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (علي، ٢٠٠٧). هذا يعني أن سياسة تخفيض عرض النقود المتبعة في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتماشى مع أهداف تلك السياسات. وفيما يخص سياسة الانفتاح التجاري، فإن زيادة الانفتاح على العالم الخارجي يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي. وتتفق أيضاً هذه النتيجة مع ما توصل إليه (علي، ٢٠٠٧)، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنه كلما زاد حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٪ أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠، ٣٤٣٪، ويعود ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة وسهولة دخول السلع الأجنبية لهذه الدول، وبالطبع فإن هذه السلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة وتنافسياتها عالية مقارنة بالمنتج المحلي، وبالتالي يفضلها المستهلكون عن السلع المحلية. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الوطنية وزيادته على السلع المستوردة

لعدم تنافسية السلع الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وعكس ما جاء في الفرضية الثانية للدراسة، فقد أوضحت النتائج أن هناك أثر إيجابي ومعنوي لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكفييف الهيكلية على الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي تم فيها تطبيق هذه البرامج، وبلغت القوة التفسيرية للمتغير الصوري - الذي يمثل السنوات التي تم فيها تطبيق برامج التكفييف والتثبيت الاقتصادي - ٠,١٢١، وهذا يعني أنه هناك أثر معنوي وقوي لهذه البرامج في تفسير النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. أما باقي المتغيرات المفسرة للناتج المحلي الإجمالي فقد جاءت طبيعية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، مثل العلاقة العكسية بين البطالة والناتج، والعلاقة الطردية بين كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت مع الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة طردية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتوافق مع النظرية بحيث أن زيادة معدل التضخم ناتج عن زيادة الطلب الكلي الذي يقابله زيادة في الإنتاج المحلي، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

### ثانياً: الأثر على سعر صرف العملة الوطنية (Official Exchange Rate) :

بلغت القوة التفسيرية  $R^2$  لمعادلة سعر الصرف الرسمي ٣٩٪، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٣٩٪ من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتعزي باقي التغيرات إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ٦٥, ٢٧، وهي أكبر من  $F$  الجدولية، مما يعني معنوية النموذج ككل. وأظهرت نتائج تقدير أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكفييف الهيكلية على سعر صرف العملة الوطنية أن معظم العلاقات جاءت متماشية مع أهداف تلك البرامج، باستثناء سياسية الانفتاح التجاري التي أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية فيما بينها وبين سعر الصرف العملة الوطنية، بمعنى أنه كلما زادت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٪ أدى ذلك لانخفاض نسبة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بمقدار ٢, ١٣٦٪. وهذا لا يتماشى مع أهداف برامج التكفييف الهيكلية التي تسعى إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. أما باقي المؤشرات فقد أظهرت النتائج أنها تتوافق مع هذا الهدف، حيث تظهر النتائج أن هناك علاقة عكسية بين عرض النقود مع سعر الصرف الرسمي، وبما أن برامج التثبيت والتكفييف الهيكلية تهدف إلى تخفيض عرض النقود، فإن هذا يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يتماشى مع أهداف تلك البرامج. كما أظهرت النتائج أن هناك أثر معنوي موجب لبرامج التثبيت والتكفييف الهيكلية على سعر الصرف الرسمي، وبلغت قوة العلاقة ٧٤٦, ٠، أي أن السنوات التي طبقت فيها هذه البرامج تفسر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الرسمي بمقدار تلك العلاقة، وهذا يتماشى مع أهداف تلك

البرامج إضافة إلى أنه يثبت صحة الفرضية الأولى بوجود أثر معنوي لهذه البرامج على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية. كما أن باقي المتغيرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أظهرت النتائج علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعر الصرف الرسمي، وأيضاً علاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف الرسمي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي. إلا أن النتائج لم تظهر معنوية الإنفاق العام كمؤثر على سعر صرف العملة الوطنية.

### ثالثاً: الأثر على التضخم (Inflation) :

بلغت القوة التفسيرية  $R^2$  لمعادلة التضخم ١٨,٣١٪، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ١٨,٣١٪ من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتعزي باقي التغيرات إلى عوامل أخرى.

ويعود انخفاض القوة التفسيرية في معادلة التضخم إلى أن نسبة كبيرة من التضخم في دول العينة هو تضخم مستورد، بمعنى أن هناك عوامل أخرى خارجية غير مدرجة ضمن المتغيرات المستقلة في المعادلة مثل الواردات ومعدل النمو في الدول المتقدمة وأسعار صرف الدولار الأمريكي. كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ٩,٦٤ وهي أكبر من  $F$  الجدولية، مما يعني معنوية النموذج ككل. وأظهرت نتائج التقدير أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي نجحت إلى حد ما في السيطرة على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة لتخفيض عرض النقود. حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين نمو عرض النقود ومعدل التضخم، بحيث أنه كلما زاد عرض النقود بمقدار ١٪ أدى ذلك إلى زيادة التضخم بمقدار ٠,٢٥٩٪. وتهدف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي إلى تخفيض عرض النقود خلال فترة تطبيق البرامج، الأمر الذي يفسر انخفاض معدلات التضخم خلال فترة الدراسة. كما أظهرت النتائج الأثر المعنوي السالب لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي على معدل التضخم، حيث تشير لنتائج إلى أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تفسر ما مقداره ٧٧٪ من التغيير في معدل التضخم خلال السنوات التي طبقت فيها هذه البرامج. أما بالنسبة لسياسة تخفيض سعر الصرف وسياسة تخفيض الإنفاق العام وأثارها على التضخم لا تتماشى مع أهداف تلك البرامج في القضاء على التضخم، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين سعر صرف العملة الوطنية ومعدل التضخم، أي أن زيادة بمقدار ١٪ من العملة المحلية مقابل الدولار يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار ٠,١١٩٪، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى ضعف قوتها الشرائية، مما

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا لا يتماشى مع أهداف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسعى إلى خفض قيمة العملة الوطنية وخفض معدلات التضخم في أن واحد. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، وأن أي زيادة بمقدار ١٪ في الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٢٤٧ ٪. إلا أن برامج التكيف الهيكلي تسعى إلى تخفيض الإنفاق العام لزيادته، وبالتالي فإن الأثر على التضخم يكون سلبياً وفق النتائج المقدرة. وبالرغم من هذا، تشير النتائج إلى أن سياسة تخفيض عرض النقود في إطار برامج التثبيت نجحت إلى حد ما في تخفيض معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

#### رابعاً: الأثر على البطالة (Unemployment) :

بلغت القوة التفسيرية  $R^2$  البطالة ٧٧,٨ ٪ بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٧٧,٨ ٪ من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتعزي باقي التغيرات إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ١٢٨,٨٤ وهي أكبر من  $F$  الجدولية، مما يعني معنوية النموذج ككل. وتعتبر البطالة من أكثر المشكلات الاقتصادية أهمية لأنها تتعلق بالعنصر الاقتصادي الأكثر أهمية في عملية الإنتاج، لأن ارتفاع معدل البطالة يعني تراجع الإنتاج وأن هناك عنصر اقتصادي ذات أهمية بالغة لم يتم استغلاله، ألا وهو الإنسان. ومن خلال النتائج المقدرة، فقد اتضح صحة الفرضية الثالثة بأن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي ساهمت بشكل كبير في تقاوم وارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية، وهذا أمر مرتبط بعملية التحول والخصخصة التي تمت في إطار تلك السياسات، فعندما قامت الحكومات بخصخصة المنشآت العامة وتحويل ملكية وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص، اتجه القطاع الخاص إلى تصريف عدد كبير من العمالة في تلك المنشآت من أجل توظيف العمالة الماهرة واستحداث التكنولوجيا الموفرة لتكلفة الإنتاج. فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الرسمي ومعدل البطالة بمعنى تخفيض قيمة العملة الوطنية (زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) بمقدار ١ ٪ يساهم بزيادة معدل البطالة بمقدار ٠,١٨١ ٪، وذلك بسبب أن انخفاض قيمة العملة يعني انخفاض قوتها الشرائية، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية إضافة إلى انخفاض الأرباح الحقيقية التي تحققها الشركات، وبالتالي تتجه هذه الشركات إلى زيادة الأسعار أو تخفيض التكاليف عن طريق تصريف عدد من العمالة غير الماهرة لرفع أعباء التكاليف الإضافية المتولدة من انخفاض قيمة العملة الناتجة عن ارتفاع فاتورة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج. وعكس ذلك، فقد أظهرت النتائج أن زيادة الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ١ ٪ تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار ٠,٧١٣ ٪، وهذا ناتج عن زيادة الإنتاج لتغطية الطلب العالمي على صادرات هذه الدول. كما أظهرت النتائج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع معدل البطالة في هذه الدول، وذلك بسبب أن تلك الاستثمارات لا يتم توجيهها صوب المشروعات الأقل إنتاجية والتي

تعتمد على التكنولوجيا الموفرة للعمالة. بينما أظهرت النتائج عدم معنوية كلا من المتغير السوري الذي يعبر عن السنوات التي تم تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي فيها، فضلاً عن عدم معنوية عرض النقود والإنفاق الحكومي، وتتفق هذه النتيجة مع (عمران ومراد، ٢٠١١)، حيث وجد أن الإنفاق العام ليس ذات أثر معنوي على معدل البطالة في الدراسة التي أجراها على نفس عينة الدراسة تقريباً. وتشير النتائج أيضاً إلى منطوقية العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، بحيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ١٪ أدى ذلك إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار ٠,٤٨٦ ٪. وقد تعزى هذه النتيجة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء المشاريع الدولية وفتح الأسواق في هذه الدول، فضلاً عن فتح صناعات أجنبية داخل هذه الدول بسبب انخفاض قيمة العملة مقارنة بالدول الصناعية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي بدأت تنشط في هذه الأسواق، والتدفق الكبير للواردات إلى الدول، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الطلب على العمالة.

#### خامساً: الأثر على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

##### :(Current Account, Balance of Payment)

بلغت القوة التفسيرية  $R^2$  لمعادلة الحساب الجاري "ميزان المدفوعات" ٥١٪ بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته ٥١٪ من التغيرات التي طرأت على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتعزى باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مدرجة في المعادلة. كما بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ٣٨,١٥ وهي أكبر من  $F$  الجدولية، مما يعني معنوية النموذج ككل. ويعد توازن ميزان المدفوعات من الأهداف التي تسعى لها أي دولة، كما أن توازن هذا الميزان يعتبر من أهم الأهداف المعلنة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراعية والممولة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، وذلك من أجل تخفيف العجز في موازين المدفوعات في الدول النامية وزيادة إيرادات هذه الدول لمواجهة أعباء وخدمة الديون الخارجية وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد أظهرت النتائج أن سياسة الانفتاح التجاري تؤدي إلى تحسين العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، بحيث أن زيادة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة رصيد الحساب الجاري بمقدار ١,٩١٠ ٪ وهذا ناتج عن رفع القيود الجمركية وتخفيف شروط التبادل التجاري التي تسمح بتدفق أكبر من الصادرات إلى الأسواق الخارجية. كما أظهرت النتائج أن سياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية ذات أثر سالب على رصيد الحساب الجاري، بمعنى أن زيادة المعروض من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بمقدار ١٪ يؤدي إلى تخفيض رصيد الحساب الجاري بمقدار ٠,١٨ ٪، وهذا يعود إلى أن تخفيض العملة الوطنية مقابل الدولار يؤدي إلى رفع فاتورة الواردات بشكل أكبر من زيادة حجم الصادرات إلى الخارج بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية والعربية، بمعنى أن الجهاز الإنتاجي لا يستجيب إلى التغيرات في الأسعار وفي الطلب على

السلع المحلية لعدم قدرته على زيادة طاقته الإنتاجية. كما أظهرت النتائج نجاعة سياسة تخفيض الإنفاق العام في تحسين رصيد الحساب الجاري، حيث تشير النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والحساب الجاري، بمعنى أن تخفيض الإنفاق العام ١٪ يؤدي إلى زيادة رصيد الحساب الجاري بمقدار ٥٣، ٢٪، وهذا أثر كبير ومعنوي ويتماشى مع أهداف هذه السياسات، ويعود ذلك إلى أن الإنفاق العام في الدول العربية جزء كبير منه بالعملة الأجنبية، وبالتالي فإن تخفيض هذا الإنفاق يعزز إيرادات الدولة ويقلل من نفقاتها، مما ينعكس على رصيد الحساب الجاري بالإيجاب. كما أن حجم الحكومة في هذه الاقتصادات كبير نسبياً (Sabra, 2016)). وتشير النتائج أيضاً إلى أن سياسية تخفيض عرض النقود ذات أثر إيجابي على الحساب الجاري، بحيث أن تخفيض ١٪ في عرض النقود يؤدي إلى زيادة رصيد الحساب الجاري بمقدار ٦٤، ٠٪. ويرجع ذلك إلى أن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم، وبالتالي تحسين القوة الشرائية للنقود وتخفيض عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي يعكس العلاقة التي أظهرتها النتائج بين سعر الصرف والحساب الجاري المذكورة سلفاً. وما يعزز هذه النتائج والعلاقات معنوية المتغير السوري الذي يعبر عن السنوات التي تم تطبيق هذه السياسات فيها، حيث أظهرت النتائج أن القوة التفسيرية للمتغير السوري بلغت ١، ٣٤١، بمعنى أن هذه البرامج كان لها أثر إيجابي كبير ومعنوي في التغيرات التي حدثت في الحساب الجاري.

### نخلص مما سبق إلى أن:

- ١- سياسة تخفيض الإنفاق العام تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل التضخم، إلا أنها تساهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، في حين لم تثبت معنويتها على البطالة وسعر الصرف.
- ٢- سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل التضخم، فضلاً عن زيادة معدل البطالة وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.
- ٣- سياسة تخفيض المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل التضخم وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، إلا أنها تؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.
- ٤- دول العينة هي دول متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، لذلك لم يلاحظ الباحثون فروقات في النتائج بين دول العينة، حيث أن البيانات Panel Data أي أن التحليل كان في صورة حزمة واحدة تظهر نتيجة واحدة لكل دول العينة المشمولة في البيانات.

## ٢-٨ التقييم بطريقة «DPD» Dynamic Panel Data :

قمنا بأجراء انحدار لكل معادلة بطريقة (DPD) وذلك للوصول لأفضل تقييم ممكن. ومن خلال هذه الطريقة، تم التوصل للنتائج المعروضة في الجدول رقم ٣ أدناه.

جدول (٣) نتائج التحليل بطريقة Dynamic Panel Data

Dependent Var \ Independent Var	LGDP	LOXR	LINF	LUNE	LBOP
	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)	Coefficient (t value)
LGDP	—	- 0.009** (2.48)	—	- 0.014** (1.96)	3.623* (7.36)
LGOV	0.440* (22.98)	- 0.065* (5.39)	- 1.124* (3.48)	- 0.234* (10.06)	- 2.524* (5.27)
LOXR	- 0.053* (8.07)	—	- 0.002 (0.03)	0.009 (0.55)	- 0.217** (2.01)
LINF	0.014* (3.98)	0.035* (8.12)	—	—	- 0.207* (2.78)
LUNE	- 0.032* (2.93)	—	0.267** (1.78)	—	—
LXOM	0.292* (18.63)	—	—	—	—
LTOG	- 0.036 (1.56)	- 0.100* (4.42)	- 0.938** (2.43)	- 0.215* (3.76)	0.697** (1.90)
LMG	—	—	0.138* (3.01)	—	—
LMOG	- 0.081* (4.55)	0.084* (4.07)	—	- 0.053 (1.28)	- 0.653** (2.16)
LIMP	—	—	1.570* (4.51)	—	—
LPOP	0.137* (10.51)	—	—	0.102* (3.28)	—
LGFCF	0.250* (19.36)	—	—	—	—
LFDI	*0.021 (3.81)	**0.016 (2.33)	**0.165 - (2.27)	*0.121 (8.59)	*0.605 - (5.19)
LSAP	**0.030 (2.45)	0.010 (0.72)	*0.448 - (2.87)	*0.080 - (2.88)	*0.693 (3.00)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التقدير بطريقة DPD



## ٨-٢-١ تفسير النتائج.

## أولاً: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي

النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام طريقة DPD لم تختلف كثيراً عن نتائج التقدير بطريقة 2SLS، حيث اظهرت نفس العلاقات والأثر المعنوي لكل المتغيرات باستثناء متغير الانفتاح التجاري TOG، والذي لم يكن له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام هذه الطريقة. ويعزى ذلك إلى إضافة متغير آخر أكثر تأثيراً على مستوى التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، وهو نسبة تغطية الصادرات إلى إجمالي الواردات XOM، أما باقي المتغيرات فكانت لها نفس التأثير المعنوي في النموذج الأول. إضافة إلى ذلك، فقد أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين حجم السكان POP والناتج المحلي الإجمالي، بحيث تؤدي زيادة السكان ١٪ إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,١٤ ٪.

## ثانياً: الأثر على سعر الصرف

بالنسبة للنتائج التي ظهرت في معادلة سعر الصرف باستخدام طريقة DPD وجدنا اختلافاً من حيث العلاقة بين عرض النقود MOG وسعر الصرف OXR، حيث كانت العلاقة بينهم عكسية في النموذج الأول، بينما ظهرت لنا علاقة طردية باستخدام هذه الطريقة. كما تعتبر هذه النتيجة أكثر منطقية من النتيجة الأولى، ذلك لأن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لها، وبالتالي زيادة معدل التضخم. مما ينعكس على سعر صرف العملة بحيث تزداد عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي. بينما وجدنا العلاقة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPgr أنها عكسية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة النمو الاقتصادي يعكس حالة الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي ينعكس هذا على العملة الوطنية مما يزيد قوة وثبات.

وفيما يخص باقي المتغيرات وجدنا أن لها نفس الآثار المعنوية على سعر الصرف كما كانت في النموذج الأول باستثناء المتغير الوهمي الذي لم يثبت أن سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي لها أثر معنوي على سعر الصرف كما كان الحال في النموذج الأول. إلا أن هذه النتيجة لا تعتبر منطقية، وقد يعزى ذلك إلى وجود متغيرات أخرى في النموذج لها تأثير أكبر على سعر الصرف كالتضخم وعرض النقود. ولم يوجد للمتغير الوهمي أيضاً علاقة مباشرة في التأثير على المتغير التابع، وإنما هو تعبير عن حقبة زمنية حدثت فيها تغيرات. وبما أن سياسية تخفيض سعر الصرف كانت سياسة ممنهجة ذات نسق مستمر من قبل البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك في إطار سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي، فإن تخفيض قيمة العملة هو جزء من هذه البرامج، لذا لا يبدو المتغير الوهمي معنوياً.

### ثالثاً: الأثر على معدل التضخم

فيما يخص النتائج المتعلقة بمعدل التضخم فقد أضفنا الواردات كمتغير تفسيري كما أوضحنا سابقاً، ووجدنا أن الواردات لها أثر معنوي كبير على معدل التضخم، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث أن تؤدي زيادة قيمة الواردات ١٪ إلى زيادة معدل التضخم بمقدار ٥٦٨، ١٪. وهو يعد أثراً كبيراً، بما يفسر أن جل التضخم الموجود في دول العينة هو تضخم مستوردة يسلك طريقه إلى هذه الدول عبر قنوات الاستيراد. كما أن باقي النتائج أظهرت تبايناً مع النتائج التي ظهرت في النموذج الأول، بحيث لم يثبت أي أثر معنوي لمتغير سعر الصرف على معدل التضخم، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر طردياً على التضخم، إلا أن العلاقة في هذا النموذج تبين أنها عكسية، وباقي المتغيرات كان لها نفس الأثر والمعنوية كما كانت في النموذج الأول.

### رابعاً: الأثر على معدل البطالة

فيما يتعلق بالتأثير على معدل البطالة فقد أظهرت النتائج أثر عكسي معنوي للإنفاق العام على معدل البطالة، بعكس ما ظهر لنا في النموذج الأول، حيث لم يثبت معنوية هذا المتغير. فقد تبين لنا في هذا النموذج أن زيادة الإنفاق العام ١٪ يسهم في خفض معدل البطالة بمقدار ٢٣٤، ٠٪. كما أن النتائج التي ظهرت في هذا النموذج لم تثبت أثر معنوي لسعر الصرف على معدل البطالة، بعكس ما كان في النموذج الأول. كما أن المتغير الوهمي لم تثبت معنويته في النموذج الأول، بينما ثبت أن له أثر معنوي عكسي مع معدل البطالة، بما يفسر مساهمة برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تخفيض معدل البطالة، الأمر الذي يتناقض مع الفرضية الثالثة لهذه الدراسة. فيما أظهرت النتائج أن العلاقة بين عدد السكان ومعدل البطالة هي علاقة طردية، بما يفسر أن جزء من الزيادة السكانية لا يتم توظيفها، وبالتالي تزيد من معدل البطالة.

### خامساً: الأثر على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

فيما يخص الحساب الجاري، فقد تطابقت النتائج بين النموذجين الأول والثاني فيما يخص المعنوية والعلاقات مع كل المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع «الحساب الجاري»، ولم نجد أي اختلاف بين النموذجين. وقد تم إضافة معدل التضخم كمتغير تفسيري لهذا النموذج، ووجدنا أن العلاقة بينهما علاقة عكسية، حيث أن تخفيض معدل التضخم ١٪ يساهم في زيادة رصيد الحساب الجاري بمقدار ٢٠، ٠٪.

## سادساً: التوصيات

من خلال النتائج التي استنتجتها الدراسة في شقيها النظري والكمي، وخاصةً فيما يتعلق بنتائج التحليل الكمي بطريقة DPD فإننا نوصي أولاً، الدول العربية ورأسمي السياسات الاقتصادية في هذه الدول، وثانياً، المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بما يلي:

التوقف عن سياسة تحرير أسعار الصرف، لما أثبت أنها تؤثر سلباً على جميع المؤشرات المدروسة، إضافةً إلى عدم الاستمرار في تقليص النفقات العامة، وضرورة دعم السلع الأساسية والصناعات المنتجة، وتوفير بيئة صناعية ملائمة لتطوير القطاع الإنتاج، مثل تحديث وتطوير البنية التحتية، واستصلاح الأراضي، فضلاً عن ضرورة تخفيض النفقات الريعية غير المنتجة.

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم التركيز على السياسة المالية فقط، وخاصةً فيما يتعلق بتحديد معدل عرض النقود والعمل على تخفيض الكتلة النقدية. حيث أظهرت النتائج أن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل التضخم، ويسهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وزيادة القوة الشرائية للعملة الوطنية.

تعزيز التعاون العربي التجاري المشترك وتفعيل السوق العربية المشتركة، وذلك عن طريق تخصيص الإنتاج فيما بين الدول العربية، والعمل على زيادة نسبة التجارة العربية البينية، والبحث في إمكانية إصدار عملة عربية موحدة يشرف عليها صندوق النقد العربي، وإنشاء بنك عربي إقليمي يشرف على عمليات التحول الهيكلي، ويدعم جهود التصحيح الاقتصادي، ويشرف على إعادة تدويل فوائض النفط العربية في الأسواق العربية، والعمل على تفعيل منطقة التجارة العربية البينية الكبرى (GAFTA) وتذليل العقبات التي تحول دون نجاحها وفعاليتها والتعاون العربي من أجل إزالة العقبات التي تقف أمام تفعيلها.

حقن الفوائض النفطية المتراكمة في الدول العربية المصدرة للنفط في اقتصاديات الدول العربية المدينة، وذلك عن طريق إنشاء مشروعات ضخمة تستوعب فائض العمالة وتعمل على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، خاصةً في القطاعات التي تنتج سلع وخدمات معدة للتصدير.

حث المؤسسات المالية والنقدية الدولية والدول الدائنة أن تعمل على تخفيف أعباء الديون الخارجية المتراكمة على الدول العربية، وذلك عن طريق تحويل جزء من هذه الديون كاستثمارات مالية في هذه الدول، والتوقف عن سياسة مقايضة الديون بالأصول، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي.

على الدول العربية اتخاذ سياسات وإجراءات من شأنها تخفيف الازدحام السكاني والعشوائيات التي قد تعيق مسار التنمية المستدامة نتيجة عدم ملاءمة هذه الظروف لتوفير بيئة اقتصادية سليمة، وارتفاع الأعباء المادية للدولة، وأيضاً تكديس العمالة في المدن المركزية من خلال استصلاح أراضي جديدة وبناء مدن جديدة وتوفير عوامل جذب في المناطق الحديثة من أجل جذب السكان إليها وعدم التكدس فقط في المدن الكبيرة، كما يمكن أيضاً العمل على التشجيع على تحديد النسل وتوفير امتيازات أكثر للعاملين في المناطق الحديثة البعيدة عن مراكز المدن.

العمل على تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمول متطلبات التنمية من خلال سد فجوة الموارد المحلية التي تتسم بها الاقتصادات العربية، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية ملائمة تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية.

وأخيراً يرى الباحثين أنه لضمان نجاح برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لا بد أن يلازمها سياسات وإجراءات من شأنها، تفادي الآثار الجانبية لهذه البرامج من خلال العمل على توفير بيئة مستقرة اجتماعياً، أمنياً، عسكرياً واقتصادياً، وعدم إلغاء الدور الإشرافي للدولة في الشأن الاقتصادي وتعبئة وتوجيه المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات التي تتسم بإنتاجيتها الحقيقية، والتي تؤدي إلى استيعاب فائض العمالة، ولا بد من الإبقاء على الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي يستفاد منه الطبقات الفقيرة وتلك التي تصنف تحت خط الفقر.

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية

- ١- سلمان، احمد وغيدان. جليل (٢٠١٤) "التقييم الاقتصادي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهريين، مجلة قضايا سياسية، العدد: ٣٧-٣٨، ص ص. ١٠١ - ١٣٤.
- ٢- الهبييري، أحمد وعثمان، دنيا وإبراهيم، مؤمن وفرحات، هاجر وعباس، هند وصابر، محمد (٢٠٢١) "أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المصري ١٩٩٠ - ٢٠٢٠"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٤ مارس ٢٠٢١.
- ٣- الشمري، مايج وجبار، محمد (٢٠٠٦) "التغيرات الهيكلية والتكيف الهيكلي في اليمن دراسة قياسية للمدة ١٩٨٦ - ٢٠٠٣"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، ص ٨٩ - ١٢٤.
- ٤- الشوربجي، مجدي. (١٩٩٢) الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة.
- ٥- العذاري، عدنان وظاهر، غسان (٢٠١٣)، "أثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ - دراسة قياسية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٣، العدد، ص ١٨٨-٢٠٦.
- ٦- عطية، عبد القادر (٢٠٠٤)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- ٧- علي، عبد القادر (٢٠٠٧) "تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط"، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦٤، يونيو ٢٠٠٧، السنة السادسة.
- ٨- عمران، بشراب ومراد، تهتان (٢٠١١) "أثر القطاع الاقتصادي العام على البطالة في الدول النامية"، ورقة مشاركة في: "الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، الذي نظّمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م.
- ٩- عضي، أسماء وعبد الصمد، سهر وأبو عمر، شروق وعبد القوي، هند وبدوي، هند (٢٠١٧) "أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية"، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يونيو ٢٠١٧.
- ١٠- قنوع، نزاع وعباس، غادة ولايقة، رامي (٢٠١٣)، "أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد ٣٥، العدد ٤، سوريا.
- ١١- النعيمي، سالم ومحسن، شعفل (٢٠١٢) "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية"، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد ٤٠، عدد ٣، ص ٢٣ - ٣٣.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1-Ansah; John (2017) "Causal Analyses of Public Debt and Structural Adjustment," *International Journal of System Dynamics Applications (IJSDA)* 6(1), pp. 17.
- 2-Dabour, Nabil (1999) "The Impact of Stabilization And Structural Adjustment Programs on Human Development And Poverty Alleviations," *The Experience of Some OIC Member Countries, Journal of Economic Cooperation*, V 20, Issues 3, pp. 39 – 66.
- 3-Glassman, Jim & Carmody, Pdraig (2001) "Structural Adjustment in Esat and Southeast Asia: Lessons From Latin America," *Geoforum*, N 32, pp. 77-90, USA.
- 4-Hertog, Steffen (2013) "The Private Sector And Reform in The Gulf Cooperation Council," *Kuwait Programme on Development, Governance And Globalization in The Gulf States, Research Paper No 30*, July 2013.
- 5-Kerdrain, Clovis & Koske, Isabell & Wanner, Isabelle (2010) "The Impact of Structural Policies on Saving, Investment and Current Accounts," *OECD Economics Department Working Papers*, No. 815, OECD Publishing.
- 6-Khan, Rana & Nawaz, Muhammad & Hussain, Altaf (2011) "Impact Evaluation of Structural Adjustment Program: A Case of Pakistan," *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Issue 29, pp. 52 – 62.
- 7-Mireaux, Louis & Mecagni, Mauro & Schadles, Susan (2000) "Evaluating The Effect of IMF Lending to Low-Income Countries," *Journal of Development Economics*, Vol 61, pp 495–526
- 8-Noorbakhsh, F., &Paloni, A. (1999) "Structural Adjustment Programs and Industry in Sub-Saharan Africa: Restructuring or De-Industrialization? ," *The Journal of Developing Areas*,33(4), pp. 549-580. Retrieved May 24, 2021, from <http://www.jstor.org/stable/4192889>.

- 9-Rasekhi, Saeed & Seyedi, Zeinab (2011) “An Examination of Economic Liberalization Impact on Foreign Direct Investment in Selected Developing Countries,” International Conference on Business and Economics Research, IACSIT Press, Vol 1, pp. 39 – 44
- 10-Saadatmand, Yassaman & Choquette, Jeremy (2012) “Neoliberal Policy and Foreign Direct Investment in Africa,” International Journal of Business and Social Science, Vol3, No17, pp. 1-8.
- 11-Sabra, M. M. (2016) “Government size, country size, openness and economic growth in selected MENA countries,” International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBE-SAR), 9(1), pp. 39-45.
- 12-Sabra, M. M. (2021) “Does Inward FDI Promote Exports and GDP: Dynamic Panel Evidence from Selected MENA Countries,” Journal of Applied Economics & Business Research, 11(1).